ثالثا

المنظمات العالمية والتكتلات الدولية

١- منظمة التجارة العالمية والتكتلات الدولية

٢- صندوق النقد الدولي .

٣- البنك الدولي للاستثمار والتعمير .

٤- الاوبك .

obeikandl.com

obeikandl.com

ثالثا :المنظمات العالمية والتكتلات الدولية

منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية

obeikandl.com

منظمة التجارة العالمية

W.T.O
World Trade Organization

نشأة الجات

ظهرت منظمة التجارة العالمية نتيجة لأهمية إنجـــاز الاعمـــال التجاريـــة والإقتصادية بطريقة تؤدي إلي رفع مستوي المعيشة وضمان التوظف الكامل مـــع زيادة حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال بطريقة مستقرة مع ضمـــان الإســتخدام الامثل للموارد العالمية وذلك لتحقيق التنمية المستمرة .

وأهمية حصول الدول النامية والدول الأقل نموا علي نصيب من التجـــارة العالمية يتوافق وإحتياجات التنمية الاقتصادية في بلادهم علي أســـاس التخفيـض المتوازي في الرسوم الجمركية والقيود أمام التجارة وإلغاء التفرقة في المعاملة فـــي التجارة الدولية مما أدي إلي نشأة الجات عام ١٩٤٧ .

تعتبر إتفاقية منظمة التجارة العالمية من أهم الإتفاقيات العالمية في مجـــال الاقتصاد الدولي فهي تعتبر تعديل لإتفاقية الجات السابقة .

ولقد تطورت هذه الإتفاقية من خلال الفترة من سنة ١٩٤٧ إلي سنة ١٩٩٥ حيث كان عدد الدول الإعضاء ٢٣ دولة وبلغ سنة ١٩٩٥ ، ١٢٧ دولـــة . وقـد طبقت الإتفاقية فعليا في بداية ١٩٩٥ تم تحويل هذه الإتفاقية إلي منظمة دولية جديدة سنة ١٩٩٥ ، وهي المنظمة التجارة العالمية .W.T.O والغرض من الإتفاقية هـو تحرير التجارة العالمية أو باللفظ الدارج " عولمة التجارة " وهي بلا شـــك خطـوة واسعة وجيدة في مجال الاقتصاد العالمي للتجارة الدولية .

المباديء التي يقوم عليها الجات

١. مبدأ عدم التحيز (الدولة الأولي بالرعايـــة) :-

ينطوي علي عدم تمييز الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدي الدول

obeikandl.com

علي حساب الدول الأخري حيث تتساوي كل الدول الأعضاء في الجـــات فـــي ظروف المنافسة بالآسواق الدولية ، وله إستثناءات في الدول النامية .

أ- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتي تقـــوي علـــي المنافسة العالمية .

ب-العلاقات التفضيلية التي ترتبط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلـــترا وفرنسا وإيطاليا وبعض البلدان النامية التي كانت قديما مستعمرات لها .

ج- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية وتشجيعها علي تحريـــر التجـــارة الخارجية .

٢.مبدأ الشـــفافية :-

الإعتماد علي التعريفة الجمركية وليس علي القيود الكمية حيث يمكن بســـهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي وإستثناءات هـــذا المبـــدأ هي:-

أ- حالة الدولة التي تواجه عجز حاد في ميزان المدفوعات .

ب- السماح في حالات خاصة بإستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية .

ج-حالة الزيادة الطارئة في سلعة مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم خاصـــة للصناعات الوليدة .

٢. مبدأ المفاوضات التجارية :-

أي إعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات .

٣.مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :-

تتضمن منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الإقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الاجنبية .

٥. **مبدأ التبادلية :-**

يقضي ضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيفها في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم علي أساس التبادلية أي تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابلة تخفيف معادل في القيمة من الجانب الاخر حتي تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة يستثني منها :-

أ- حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية حتي تقدر علي المنافسة الدولية

ب-ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (المنسوجات القطنية) .

شخصية منظمة التجارة العالمية :

١. يكون لمنظمة التجارة العالمية شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الأعضاء في ممارسة نشاطاتها ورسم سياساتها ووظائفها .
٢. يكون لها الحصانة القانونية التي تعطي لآعضائها في ممارسة أعمالها . يكون للأعضاء الحصانة الدبلوماسية التي تساعدهم في أداء مهامهم وفق السياسات المنظمة .
٣. حصانة العاملين في منظمة التجارة العالمية وحقوقهم مماثلة لتلك المعطاه للعاملين في الامم المتحدة والتي أقرتها جمعيتها العمومية في ١٩٤٧/١١/٢١ .
٤. تختار منظمة التجارة العالمية مقرها الرئيسي والفروع المركزية لاحقا .

أهداف إتفاقية الجات :-

١. رفع مستوي المعيشة للدول الأعضاء .
٢. رفع مستوي الدخل القومي الحقيقي .
٣. الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية .
٤. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال المستثمرة .
٥. سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية .
٦. تنشيط الطلب الفعال .

٧. السعي نحو تحقيق مستوي التوظيف الكامل للدول الأعضاء .
٨. خفض الحواجز الجمركية من أجل التجارة الدولية .
٩. إتخاذ المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .

وظائف الجات :-

١. إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد المتفق عليها .
٢. تسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء بإعتبارها محكمة دولية .
٣. الإشراف علي تجارة السلع (باستثناء البترول) المقدرة بنحو ٩٠% من جملة التجارة العالمية .

ومن أحدث الدراسات البحثية التي صدرت لتناقش هذا الموضوع هي دراسة الدكتور/إيهاب نديم أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس حيث حصل علي جائزة أحسن بحث علي مستوي الجامعات من أجل التوصل إلي السياسة الملائمة لهذه الدول لمواجهة هذا المتغير الدولي الجديد في محاولة لتظيم منافعه وتقليل خسائره .

أهم الجولات التي تناولها في الدراسة :-

أولا : جولة "كنيدي" خلال الفترة (١٩٦٤- ١٩٦٧)
ثانيا : جولة "طوكيو" خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٩)
ثالثا : جو لة "أورجواي " خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٣)

وتعتبر من أهم الجولات حيث أثرت هذه الإتفاقية علي إقتصاد الدول النامية .

ملامح اتفاقات جولة أوروجواي

استغرقت مفاوضات جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية نحو ثماني سنوات ، إذ تم إعلان بداية الجولة في عام ١٩٨٦ وتم التوصل إلي اتفاقاتها مبدئيا

في نهاية عام ١٩٩٣ ووقعت عليها دول العالم في مراكش في ربيع عـام ١٩٩٤ . وحفلت سنوات المفاوضات بصراعات وخلافات تركز معظمها بين الدول الصناعية وبعضها البعض ، وليس بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وتم إعلان البدء في جولة أوروجواي Uruguay Round بعـد أن كـانت جولة طوكيو لتحرير التجـارة السـلعية Tokyo Round (١٩٧٣-١٩٧٩) قـد استنفذت معظم أهدافها حيث أصبحت معظم التجارة السلعية – باستثناء المنسوجات والملابس – مشمولة بأحكام اتفاقية الجات . وبدأت مفاوضات جولة أوروجواي وقد أصبحت الصادرات الصناعية للدول النامية تشكل أكـثر مـن نصـف إجمـالي صادراتها ففي بداية جولة طوكيو كان نصيب الدول النامية من التجارة العالمية يبلغ ٢١% ونسبة السلع المصنوعة من صادراتها تعادل ما يتراوح ٨:٧% من إجمـالي صادرات السلع المصنوعة علي المستوي العالمي . وفي بداية جولـة أوراجـواي (١٩٨٦) كان نصيب الدول النامية من التجارة العالمية قد أرتفع إلي ٢٦% وكذلك ارتفعت صادراتها المصنوعة إلي ١٥% من اجمالي تجارة السلع المصنوعة علـي المستوي العالمي .

وكانت الموضوعات المطروحة للمفاوضات فـي جولـة أوروجـواي١٥ موضوعا تم اختصارها أو دمجها في ديسمبر ١٩٩٠ بعد فشل الاتفاق في الاعـوام السابقة في سبعة موضعات فقط هي :

١. فتح الاسواق	Market Access
٢. الزراعة	Agriculture
٣. المنسوجات والملابس	Textile and clothing
٤. الخدمات	Services
٥. اصدار الاحكام	Rule Making

٦. المعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي ستعرف اختصار باسم (TRIPs) Trade Related Intellectual Property

٧. المؤسسات Institutions

وتضمنت الوثائق النهائية لمفاوضات جولة أوروجواي والتي تم التوصل إليها في جنيف في منتصف ديسمبر ١٩٩٣ ووقعت عليها الدول الأعضاء في اتفاقية الجات في مراكش في ابريل ١٩٩٤ نصوصا تقع في اكثر من ٥٠٠ صفحة تعالج كل موضوعات المفاوضات بتفاصيلها الفنية الدقيقة .. ووصل الامر في صياغة هذه الوثائق ليس إلي الاتفاق الكامل ولكن إلي الاتفاق علي الاختلاف في موضوعات مثل تحرير تجارة الفنون المسموعة والمرئية وتقديم الاعانات لشركات الطيران واطلاق حرية خدمات الملاحة علي المستوي العالمي.

ويبلغ عدد الوثائق الناتجة عن جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية نحو أربعين وثيقة تجارية منفصلة تغطي مجالات تبدأ من تحرير السلع الزراعية لأول مرة منذ إنشاء ترتيبات الجات ، وتصل إلي خلق سوق لتجارة حقوق الملكية الفكرية من خلال الزام الدول الموقعة علي الوثائق بحماية هذه الحقوق ووضع التشريعات الكفيلة بذلك ، كذلك تشمل وثائق جولة أوروجواي اتفاقات لتحرير تجارة الخدمات (مثل الاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين) وفتح الباب للمنافسة الدولية في مجالات العقود والمناقصات الحكومية .

وطبقا لدراسات سكرتارية الجات (GATT) في جنيف ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروفة اختصارا باسم (OECD) والبنك الدولي ، فإن تحرير التجارة العالمية وفقا للاجراءات المنصوص عليها في الاتفاقات الناتجة عن جولة أوروجواي سيؤدي إلي زيادة حجم وقيمة التجارة العالمية ، وزيادة المنافع المتبادلة علي المستوي الدولي وزيادة قيمة الدخل العالمي ومن ثم إرتفاع مستوي الرفاهية

علي صعيد العالم ككل . وتتراوح تقديرات زيادة الدخل العالمي مع اتمام تنفيذ بنود اتفاقات جولة اوروجواي بين ٢١٣ بليونا إلي ٢٧٤ بليون دولار أمريكي أي بنسبة تتراوح بين ٧٥ر٠% إلي ١% من إجمالي الدخل العالمي . لكن هذه الاثار الناتجة عن اتفاقات جولة أوروجواي تتراوح بين مكاسب صافية تصل الي ٨٠ بليون دولار للاتحاد الاوروبي European Union مقابل خسائر صافية تصل إلي ٦ر٢ بليون دولار للدول الافريقية .

بالنسبة للدول النامية فان التحليل الاولي (مع بقاء كل العوامل علي ما هي عليه) يفترض أن صادراتها ككل ستزيد بنسبة ٣% نتيجة تحرير التجارة وترفع هذه النسبة في حالة التحليل الديناميكي إلي حد أقصي ٦ % أو تتقلص إلي حد أدني مقداره ١% طبقا لمدي النجاح أو التعثر في التلاؤم مع الاوضاع الجديدة . وتعتبر البلدان النامية في اسيا هي الاولي في التمتع بفوائد تحرير التجارة تليها بلدان أمريكا اللاتينية . وتأتي الدول النامية الفقيرة في القاع وستواجه الدول الفقيرة علي وجه الخصوص صعوبات في الاستفادة من مزايا تحرير التجارة لان ذلك من شأنه أيضا إزالة المزايا التفضيلية التجارية الممنوحة لها من الدول المتقدمة وعلي العكس من ذلك فإن الدول النامية متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل ستكون هي الآقدر علي تحقيق مزايا من تحرير التجارة .

ويمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقات جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية في النقاط التالية :

١. توسيع نطاق السلع تشملها اتفاقات الجات من مجرد السلع المصنوعة فقط إلي مجالات السلع الزراعية وتدعيما لذلك الاتجاه تم إدخال السلع المصنوعة المستثناه والتي كانت تنظم تجارتها اتفاقات خاصة مثل المنسوجات والملابس الي مجموعات السلع التي تنطبق عليها اتفقات الجات . وكانت تجارة المنسوجات والملابس تخضع من قبل لاتفاق خاص معروف باسم Multi Fiber Arrangement (اختصارا MFA) .

٢. ضم تجارة الخدمات واشكال التجارة غير السلعية إلي القوائم التجارية الخاصة لاتفاقات الجات . ومن أمثلة ذلك خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية . وهذا أيضا يحدث للمرة الأولي في تاريخ الجات .

٣. ادخال معظم العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجاري إلي القوائم التي تنطبق عليها اتفقات تحرير التجارة العالمية وفتح أبواب العقود الحكومية للمنافسة العالمية علي أساس مبدأ عدم التمييز .

٤. خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع واخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في اطار الجات ، والزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لحساب أصحاب الحقوق .

٥. تخفيف القيود المفروضة علي الاستثمار بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمارات علي المستوي العالمي والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي .

٦. إقامة مؤسسة عالمية جديدة لادارة نظام التجارة الحرة في العالم ، وهي منظمة التجارة العالمية (WTO) . وكانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الموقعة في اكتوبر ١٩٤٧ قد أشارت إلي إقامة هذه المنظمة ولكن الفكرة اسقطت بعد ذلك في عام ١٩٥٤ .

وقد انطوت اتفاقات جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية علي اعتراف الدول الأعضاء في الجات بأن إجراءات الحماية لاتشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية ، وإنما تشمل أيضا قيودا غير مباشرة أهمها سياسات الدعم الحكومي للمنتجات الوطنية ومن أجل ضمان إزدهار نظام التجارة الحرة علي المستوي العالمي فإنه يجب التخلص من هذه السياسات بوصفها احد عوائق تحرير التجارة العالمية .

وعلي هذا الاساس اتفقت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي علي إلغاء الدعم للسلع الزراعية وتحويل هذا الدعم إلي رسوم جمركية ظاهرة ، ثم تخفيض هذه الرسوم خلال فترة تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي بنسبة تصل إلي ٤٠% بهدف التخلص منها تماما بعد ذلك من خلال اتفاقات لاحقة في أطار الجات . وكانت النسبة المستهدفة لتخفيض الرسوم علي السلع الزراعية في بداية جولة أوروجواي تبلغ حوالي ٣٣ % فقط . ويشير الحساب النهائي إلي ان ماتم الاتفاق علية يزيد عما كان مستهدفا إلي ٤٠% .

ثانيا: علاقة الدول العربية ب " الجات "

علي الرغم من أن دولتين عربيتين هما سورية ولبنان كانتا من أو الموقعين علي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية وقعت منذ السنوات الاولي تحت تأثير عاملين رئيسيين هما :

١. المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل .
٢. الحرب الباردة والاستقطاب بين موسكو وواشنطن

وفي السبعينات جاء النفط ليضيف عاملا جديدا . خصوصا بعد أن لعبت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) دور القوة المحركة في زيادة أسعار النفط الخام منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وقد انسحبت سوريا ولبنان من اتفاقية "الجات" بعد وقت قليل من توقيع الاتفاقية في ٣٠أكتوبر ١٩٤٧ لكن سوريا لم تلبث أن عادت إلي الاتفاقية خلال الوحدة مع مصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، ثم انتهي الأمر بخروجها أيضا . ومع بدء سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر في منتصف السبعينات عززت مصر علاقاتها ب " الجات" ووقعت علي العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالغاء الحماية الجمركية وتحرير التجارة في اطار بروتوكول تكميلي لاتفاقية "الجات" تم التوقيع عليه بواسطة الحكومة المصرية في عام ١٩٧٩ .

وقد وقعت علي وثائق جولة أوروجواي في مراكش ٨ دول عربية هي مصر والجزائر والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والبحرين ، ومن المتوقع أن تنضم إليها إيضا الامارات وسلطنة عمان .

وتفضل الدول العربية بشكل عام التوصل إلي ترتيبات تجارية ثنائية مع شركائها خصوصا المجموعة الاوربية . وتحصل عدد من الدول العربية علي تفضيلات تجارية من خلال هذه الترتيبات . لكن الدول العربية ككل لم تدخل في مفاوضات تجارية من خلال هذه الترتيبات . لكن الدول العربية ككل لم تدخل في مفاوضات تجارية ككتلة تجارية واحدة فقد تعثر الحوار العربي / الأوروبي منذ بدايته في عام ١٩٧٣ ثم تفتت بعد ذلك إلي حوار خليجي / أوروبي ومغاربي / أوروبي وشرق أوسطي / أوروربي .

ومنذ عام ١٩٧٥ حتي الان وقعت المجموعة الاقتصادية الاوربية (الاتحاد الاوربي حاليا) عددا من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والفني والمالي والبيئي مع الجزائر ومصر والاردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس ودول مجلس التعاون الخليجي . ويعتبر كل واحد من هذه الاتفاقات مستقبلا في حد ذاته أي لا يستهدف مرحلة أعلي من التعاون بين الطرفين ، فيما عدا الاتفاق الذي وقعته السوق الاوروبية المشتركة مع لبنان في منتصف السبعينات والذي ينص علي أنه مجرد اتفاق مرحلي يهدف إلي تحقيق درجه أعلي من التعاون بإقامة منطقة تجارة حرة F.T.A بين الطرفين .

كذلك حصلت المناطق الفلسطينية المحتلة / علي تسهيلات تجارية من جانب المجموعة الاوروبية بما يسمح للمنتجين الزراعيين في الارض المحتلة بتصدير منتجاتهم مباشرة إلي أسواق المجموعة الاوربية ووصلت أولي شحنات الصادرات الزراعية الفلسطينية علي أساس هذا الاتفاق في عام ١٩٨٨/١٩٨٩.

ومن أهم العقبات التي تعتبر ضمن المساهمة الفعالة للدول العربية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) في الوقت الحالي قوانين

وأحكام المقاطعة العربية لاسرائيل التي تعتبر من وجهة نظر (جات) بمثابة اجراءات تمييزية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز Non Discrimination الذي يمثل أحد المباديء الاساسية التي تقوم عليها (الجات) .

وإلي جانب المقاطعة العربية لاسرائيل فإن الدول العربية الأعضاء في أوبيك تواجه اتهامات من قبل (الجات) بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري تجاري يهدف إلي رفع الاسعار وهو ما يتعارض مع مباديء حرية التجارة العالمية .

وطبقا لقواعد عمل (الجات) فإن الدول الاعضاء تستطيع اتخاذا اجراءات انتقامية ضد دولة أو دول أخري تخرق قواعد التجارة الحرة حتي لو كانت تلك الدولة أو الدول الأخري من بين أعضاء (الجات) .

وعلي أساس هذا الحق في اتخاذ اجراءات انتقامية أدخل الكونجرس الامريكي عددا من التعديلات علي نظام التفضيلات المعممة Generalized scheme of preferences بهدف استثناء عدد من الدول من التمتع بالمزايا الناجمة عن هذا النظام ومن بين مجموعات الدول التي تقرر حرمانها من هذا النظام في التجارة مع الولايات المتحدة الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) والدول الاعضاء في أي تكتل احتكاري تجاري مشابة يسعي إلي زيادة الاسعار إلي مستوي غير معقول .

ولا تقتصر المشاكل التي تواجه دول أوبيك في مجال التجارة الدولية علي علاقاتها المحتملة ب"الجات" وإنما تظهر ايضا علي صعيد العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الاوروبية وفرض قيود علي البتروكيماويات الخليجية وكذلك بموضوع الدعم الحكومي الذي تحصل عليه بعض فروع الصناعة والزراعة في الخليج .

ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تجد الدول العربية نفسها مدفوعة دفعا إلي اتخاذ قرارات بالانضمام إلي (الجات) سواء للبحث عن مكاسب أو لحماية مكاسب تجارية ، أو لإنتقاء الاسباب التي كانت تحول دون عضويتها في الجات ، فمن

جانب نري أن المكاسب التجارية التي حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبي مهدده بالزوال في إطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة بسبب زيادة حدة المنافسة التي ستأتي من المنتجين ذوي المزايا السعرية الافضل (خصوصا الآسيويين). ومن جانب اخر فإن احتمالات التوصل إلي اتفاقات سلام بين الدول العربية واسرائيل من شأنها أن تزيل احد الاتهامات الموجهة إلي الدول العربية والتي تحول دون قبولها عضوا في (الجات).

لكن زيادة توقعات انضمام الدول العربية إلي (الجات) ليست مبنية فقط علي الظروف التجارية المتعلقة بالدول العربية ، وإنما هي في جانب أخر منها تمثل انعكاسا لتيار عالمي لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه وهذا التيار العالمي يتمثل في تنامي عضوية الجات بصورة مضطردة منذ انشائها وحتي اليوم ، اضافة إلي التغيير النوعي الذي سيطرأ علي هياكلها بعد إقامة منظمة التجارة العالمية (WTO) .

ونستطيع رصد تنامي ظاهرة الانضمام إلي (الجات) كميا بالاشارة إلي عدد الدول الموقعة عليها ، ففي عام ١٩٤٧ عندما تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بلغ عدد الدول المنضمة إليها ٢٣ دولة فقط والان يبلغ عدد هذه الدول ١١٧ دولة . ونظرا لان الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) يتمثل في استكمال هياكل النظام الاقتصاد العالمي الذي كانت الجماعة الدولية قد بدأت في انشائه بعد انتهاء الحرب العالمية ، فإنه من المرجح أن تكون عضوية هذه المنظمة بمثابة إجراء مكمل للانضمام إلي كل من البنك الدولي وصندوق النقد .

ونخلص في هذا الجزء إلي أن علاقة الدول العربية باتفاقية "الجات " والتي كانت منذ البداية علاقة ضعيفة هي في طريقها إلي دخول مرحلة جديدة بتأثير مجموعتين من العوامل المجموعة الاولي تتمثل في زوال "العوامل المانعة " وأهمها المقاطعة العربية لاسرائيل والدور الاحتكاري لأوبيك وتتمثل المجموعة الثانية في

"العوامل المشجعة " وأهمها الاستفادة من المزايا التي ستوفرها التجارة الحرة علي النطاق العالمي للنمو الاقتصادي العربي خصوصا وأن (الجات) لن تعد بعد الآن مجرد اتفاقية وانما ستتحول إلي مؤسسة وآليات عمل يومية علي المستوي العالمي يتأثر بقراراتها وسلوكها الاقتصاد العالمي بأجمعة .

ومن أهم الآثار لإنتعاش إقتصاديات الدول النامية هي :-

- تخفيض الحواجز الجمركية والغير جمركية .
- زيادة حجم وحركة التبادل الدولي .
- زيادة إنتعاش حركة وحجم الانتاج القومي في معظم بلدان العالم .
- تنشيط الإقتصاد العالمي.
- زيادة الطلب علي صادرات البلاد النامية التي تتمتع بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلي أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا .

ما إنتهت المفاوضات والإتفاقيات إليه سيتيح وضع أفضل نسبيا للدول النامية في النفاذ للاسواق العالمية وهذا يعني أن أمال الدول النامية لم تتحقق بالكامل ولكنها خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي استغلالها .

أهم الامثلة علي هذه الإتفاقية :-

- **إتفاقية المنسوجات** ... ستتيح للدول المتقدمة إمكانية إستخدام التقييد الإختياري للصادرات حتي عام ٢٠٠٥ مع إلتزامها بالإلغاء التدريجي لحصص التصدير وذلك علي ثلاث مراحل هي :-

١. تحرر فيها ١٦% من الواردات خلال ثلاث سنوات .
٢. تحرر فيها ١٧% من الواردات خلال أربع سنوات .
٣. تحرر فيها ٥١% من الواردات والباقي (٦%) يحرر سنة ٢٠٠٥.

❖ **إتفاقية المواد الغذائية** ... سعت الإتفاقية إلي تشجيع المنافسة وتخفيف الدعم الحكومي. وتم الإتفاق في النهاية علي تخفيض الإعانات المقدمة للمزارعين بنسبة ٢١% ثم ٣% و٥% وبعد ذلك يتم تخفيض الرسوم الجمركية ٣٦% خلال ٦

سنوات مقابل ٢٤% خلال عشر سنوات للدول النامية ، الأمر الذي يثـــير قلـق الدول النامية هو عدم توصل الاتفاقية لاليه للحد من الإجراءات الروتينية (القيـود المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية التي استخدمتها الدول المتقدمـــة الصناعية).

وقد أتاحت هذه الإتفاقية للدولة إمكانية إســتخدام إجــراءات مكافحــة الإغــراق والرسوم المكافئة والتي كانت تستخدم من جانب الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة .

أهم بنود الإتفاقية التي ستؤدي إلي إنتعاش الإنتاج المحلي :-

- تخفيض الرسوم الجمركية علي إحتياجات البلاد النامية من الســلع الاساســية ومستلزمات الانتاج .
- تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي .
- تخفيض معدلات التضخم الناشيء عن التكلفة .
- إستقرار المستوي العام للأسعار .
- زيادة الانتاج في تلك الدول .

الإنعكاسات السلبية علي الدول النامية :-

- فرض قيود علي صادرات الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيــها بمــيزة نسبية واضحة مثل القيــود الكميــة المفروضــة علــي صــادرات الملابــس والمنسوجات .
- إنخفاض الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلي عجز الموازنة العامة فــي الــدول النامية مما يؤدي إلي زيادة الضرائب علي الأفراد والمشروعات .
- إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في البلاد الصناعية سيؤدي إلي إرتفــاع أسعار إستيراد الغذاء في الدول النامية .

- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما له بعض الآثار السلبية علي الصناعات الوطنية حيث تزيد معدلات البطالة .

تأثير الاتفاقية علي مصر :-

المزايا التي ترتبت علي الإتفاقية :-

- إستفادة الصادرات المصرية من السلع الزراعية من التخفيضات الجمركية من الدول المستوردة .
- رفع القيود الغير جمركية التي تجابه هذه الصادرات .
- تستفيد مصر من السلع الصناعية علي غرار السلع الزراعية .
- بالنسبة للواردات فهي غير خاضعة لقيود غير جمركية أو حظر إستيرادي تستوجب إزالتها فيها عدا الدواجن المذبوحة والزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة .
- فتح باب الإستيراد أمام السلع التي كانت محظورة وإن أدي لزيادة العبء علي الميزان التجاري المصري إلا أنه سيؤدي إلي زيادة الحصيلة الجمركية وضريبة المبيعات مما يقلل كثيرا من الاثار السلبية .
- ستكون هناك فرصة أمام صادرات الخدمات المصرية المتقدمة للدخول للأسواق العالمية بعد تحريرها وخدمات المهنيين والآخصائيين المصريين وخدمات الإنشاءات في الدول العربية والافريقية .
- سيصبح المجال مفتوح أمام مصر لتسوية المنازعات من خلال الاتفاقية .

الآثار السلبية علي مصر :

- ستفقد مصر ميزة تنافسية في مواجهة باقي الدول الأعضاء بالنسبة لصادراتها.

obeikan.com

- زيادة الأعباء علي الميزان التجاري المصري لآن هذه اتفاقية تفـــرض علـــي مصر خفض رسومها الجمركية في مجال السلع الغذائية بنســبة ٢٤%. وفتــح باب الإستيراد أمام السلع المحظورة مثل الدواجن المجمدة .
- بعد تحرير التجارة يمكن أن يؤدي ذلك إلي تراجع الاســتثمارات فــي مصــر وتوجهها إلي الادخار أو المضاربه نتيجة لتعرض الإنتاج المحلي لمنافسة شديدة في الداخل من السلع المستوردة ذات الجودة العالية والسعر المناسب نسبيا .

وفيما يلي بعض الحلول أو البدائل المطروحة أمام مصر ومنها :-

- المسارعة إلي تشكيل تكتل إقتصادي أو الإنضمام إلي تكتل قائم .
- رقابة الدول للتجارة لمنع الإغراق والدعم وكافة أشـــكال الحمايــة الظــاهرة والمستترة.
- الإستفادة من فترات التأجيل المؤقت الممنوحة للدول النامية من أجــل تطويــر الهياكل الاقتصادية وتأهيلها للمنافسة .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Organization For Economic Cooperation Development (OECD)

قامت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتمويل مشروع مارشال لمساعدة الدول الأوربية في إعادة البناء بشرط أن تعمل هذه الدول معا من أجل التعاون المشترك والمصلحة المشتركة مما ادي بالدول الأوربية إلي تكوين منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية سنة ١٩٤٨ ، وبحلول عام ١٩٦٠ أنضمت الولايات المتحدة وكندا الي عضوية المنظمة التي بلغ عدد أعضائها في هذا الوقت إلي ٢٠ دولة تهدف إلي :

١. المساهمة في التنمية الأقتصادية للدول الأعضاء .
٢. السعي إلي نمو التجارة الدولية .
٣. مساعدة الدول النامية في مشروعات التنمية .

التكتلات الاقتصادية ECONOMIC BLOCS

لاشك أن أحد أهم التطورات الإقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الإقتصادية ، ولعل أشهر هذه التكتلات هو الجماعة الأوروبية EUROPEAN COMMUNITY أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان السوق الأوروبية المشتركة ، وتعتبر التكتلات الإقتصادية عبارة عن اتفاقيات بين الدول الأعضاء في التكتل للتعاون في الأمور الإقتصادية .

تأثير التكتلات الأقتصادية علي الأعمال الدولية :

تؤثر التكتلات الاقتصادية علي الاعمال الدولية بأكثر من طريقة فهي :

أولا: تؤدي إلي اتساع نطاق السوق وبالتالي تحقق المرونة في انتقال البضائع بين الدول الأعضاء نتيجة إلغاء الحواجز التجارية وإمكانية تحقيق وفورات الحجم في النتاج والتسويق .

فمثلا: أدي تكوين السوق الأوربية المشتركة إلي إمكانية تحقيق التكامل بين عمليات شركة فورد الأمريكية في كل من بريطانيا وألمانيا .

ثانيا: يؤدي تكوين التكتلات الأقتصادية إلي تغير طبيعة المنافسة داخل السوق فعلي سبيل المثال ، قبل تكوين السوق الأوربية المشتركة واجهت الشركات الأمريكية منافسة من الشركات الأوروبية ولكن بعد إقامة التكتل بدأت بعض الشركات الأوروبية في الأندماج لمواجهة الشركات الأمريكية وخاصة في مجال صناعة الكمبيوتر .

ثالثا : يؤدي الأندماج بين الشركات من الدول الأعضاء في التكتل إلي أمكانية المنافسة خارج السوق أيضا ، فمثلا يسمح الاندماج بين شركة فرنسية وشركة ألمانية بمواجهة المنافسة اليابانية والامريكية في الأسواق العالمية .

رابعا: يسمح التكتل الاقتصادي للدول الأعضاء بإتخاذ قرارات في صالح شركات الدول الأعضاء لم يكن من الممكن أتخاذها في حال عدم وجود التكتل وبالتالي يؤثر بشدة علي الشركات من خارج السوق .

أنواع التكتل الاقتصادي

توجد خمسة أنواع رئيسية للتكتل الإقتصادي بين الدول وهي منطقة التجارة الحرة ، الأتحاد الجمركي ، السوق المشترك الأتحاد الاقتصادي ، وأخيرا الأتحاد السياسي .

١.منطقة التجارة الحرة FREE TRADE

تتطلب أتفاقيات إقامة منطقة للتجارة الحرة من الدول الأعضاء إلغاء كافة أنواع التعريفات الجمركية فيما بينها .

٢.الاتحاد الجمركي CUSTOM UNION

يتطلب الإتحاد الجمركي بالإضافة إلي إلغاء كل أنواع التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء إلي وجود سياسة واحدة للتعريفة الجمركية تجاه الدول من خارج الإتحاد .

٣.السوق المشترك COMMON MARKET

يعني السوق المشترك بالإضافة إلي إلغاء كل أنواع التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسة الجمركية تجاه الدول خارج السوق حرية إنتقال البضائع والعمالة ورأس المال بين الدول أعضاء السوق .

٤.الاتحاد الإقتصادي ECONOMIC UNION

يعني الإتحاد الإقتصادي بالإضافة إلي الخصائص المميزة للسوق المشترك التنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء حيث يتوقع علي سبيل المثال أن تتبع الدول الأعضاء سياسات مالية ونقدية مشتركة ويعني ذلك توحيد السياسات الضريبية وتنظيم عرض النقود وسعر الفائدة وتنظيم عمل البورصة ..إلخ ، ويمكن إعتبار الجماعة الأوروبية إتحادا إقتصاديا إلي حد كبير وذلك نظرا لتوحيد السياسات الزراعية والأشتراك في نظام النقد الأوربي EMS .

٥. الإتحاد السياسي POLITICAL UNION

يعتبر الإتحاد السياسي أعلي درجات التكتل بين الدول وهو يشمل بالإضافة إلي خصائص الاتحاد الاقتصادي توحيد التوجيهات السياسية وبالتالي أندماج الدول الأعضاء مع بعضها لتكوين دولة جديدة .

الجدل المثار حول التكتلات الإقتصادية

١. خلق تبادلات جديدة والتحول عن التبادلات القديمة :

يمكن تصور التبادلات الجديدة التي تنشأ بين الدول أعضاء التكتل والتبادلات القديمة التي تتوقف الدول أعضاء التكتل عن الدخول فيها في حالة قيام أتحاد جمركي أو سوق مشترك أو أتحاد أقتصادي بين مجموعة من الدول ، ففي عام ١٩٨٦ أنضمت أسبانيا إلي عضوية الاتحاد الأوروبي ، وقبل أنضمامها فإنها أي أسبانيا كانت تدخل في عمليات تبادل تجاري مع دول الإتحاد الأوروبي وتخضع لنفس التعريفة الجمركية التي تخضع لها الدول من غير أعضاء التكتل مثل الولايات المتحدة أو كندا أو اليابان .

ولكن مع انضمام أسبانيا إلي الأتحاد الأوروبي ، ألغيت كافة أنواع التعريفة الجمركية المفروضة علي منتجاتها .

لاحظ أن خلق تبادلات جديدة قد ادي إلي زيادة منفعة المستهلك الاوروبي عن طريق تخفيض الاسعار ولكن التحول عن التبادلات القديمة قد أدي إلي نتائج سلبية تتمثل في التحول عن التعامل مع المنتج الأقل تكلفة لصالح المنتج الأكثر تكلفة ، أو بعبارة أخري فإن الفوائد الناتجة عن إنضمام اسبانيا إلي التحاد الأوروبي يتمتع بها المنتج الأسباني والمستهلك الأوروبي ، أما الأضرار الناتجة عن إنضمام أسبانيا إلي الاتحاد الأوروبي فهي أنخفاض حصيلة التعريفة الجمركية لدول الأتحاد الاوروبي والتكلفة التي نشأت في الولايات المتحدة وحاجتها للبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها.

٢. إنخفاض أسعار الواردات

لو إفترضنا أن دولة صغيرة قامت بفرض تعريفة جمركية علي بعض الواردات، فإنه من المتوقع إرتفاع أسعارهذه المنتجات محليا وذلك لقيام المستوردين برفع الأسعار لتغطية تكلفة التعريفة الجمركية وتحقيق هامش الربح ، وهذه الأسعار المرتفعة سوف تؤدي بدورها إلي انخفاض الطلب علي المنتجات

المستوردة ، أما إذا قام تكتل إقتصادي معين بفرض تعريفة جمركية علي بعض الواردات ، فإن الإنخفاض في الطلب علي المنتجات المستوردة سوف يكون بدرجة أكبر ، مما قد يجبر الدول المصدرة علي تخفيض أسعار منتجاتها ، ويرجع هذا الاحتمال المتمثل في إنخفاض أسعار الواردات إلي القوة التفاوضية للتكتل بالنسبة إلي دولة واحدة ، الأمر الذي قد يؤدي إلي تحسن الموقف التجاري للدول أعضاء التكتل وتدهور موقف الدول المصدرة .

٣. زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج

تؤدي حرية أنتقال عناصر الأنتاج بين الدول أعضاء التكتل إلي زيادة أنتاجية هذه العناصر وزيادة ثروة الدول أعضاء التكتل ككل ، والمنطق وراء ذلك سهل ومباشر فحرية الحركة لعناصر الأنتاج سوف تؤدي إلي انتقال الأفراد ورأس المال من المناطق الأقل أنتاجية وربحية إلي المناطق الأكثر أنتاجية وربحية ، وبالإضافة إلي هذه المكاسب الإقتصادية ، فإن هناك بعض الفوائد الاخري والتي يصعب قياسها كميا مثل زيادة الاتصال والحوار بين الثقافات وتبادل الخبرات والمهارات وتقليل حدة الخلافات العرقية .

بالإضافة إلي ذلك فإن أنتقال العمالة ورأس المال من الدول الأقل دخلا إلي الدول الأكثر دخلا يؤدي إلي خسارة الدول الصغيرة داخل التكتل لأستثمارات هي في أشد الحاجه إليها ثروة بشرية قد تكون هي كل ما تملك.

أشهر التكتلات الاقتصادية :

١. الإتحاد الأوروبي:

ويطلق عليها أيضا السوق الأوروبية المشتركة وتكونت في يناير ١٩٥٨ بعضوية ٦ دول وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، وأنضمت المملكة المتحدة والدانمرك وايرلندا في سنة

١٩٧٣ ، ثم أنضمت اليونان سنة ١٩٨١ وأخيرا أسبانيا والبرتغال ١٩٨٦ ليصل عدد أعضاء الجماعة إلي ١٢ دولة .

وتسمح الجماعة الأوروبية بحرية انتقال الأفراد والبضائع والأموال بين الدول أعضاء السوق كما قامت بتوحيد السياسة الجمركية تجاه الدول من خارج السوق ، وفي مجال الحاصلات الزراعية نجحت دول الجماعة في التوصل إلي سياسة زراعية موحدة لحماية أنتاج دول السوق وفرض حواجز جمركية علي الحاصلات الزراعية من خارج السوق ، وتتمتع بعض دول حوض البحر المتوسط وبعض الدول الأوربية الأخري من غير أعضاء السوق بمعاملة تفضيلية عند تعاملها مع السوق .

وتهدف الجماعة الأوروبية في الوقت الحاضر إلي تحقيق اكبر قدر من التكامل الاقتصادي بين أعضائها عن طريق خلق فرص للتوظيف وتأكيد قدرتها علي المنافسة دوليا وتعظيم القيمة للمستهلك الأوروبي .

كما يهدف برنامج السوق الأوربية الموحدة إلي توحيد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء وبالتالي بدأت الدول الأعضاء في التعامل بوحدة النقد الأوروبية ECU أو الأيكو وبعد أتجاه دول أوروبا الشرقية إلي التحرر إقتصاديا وسياسيا في عام ١٩٨٩.

وبدأت الجماعة الأوروبية في مد يد العون إليها وزادت اتفاقيات التعاون الاقتصادي بمعدلات سريعة بين الجماعة ودول المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا .

٢. اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتاNAFTA)

مع اتجاه أوروبا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بدأت أيضا بوادر لزيادة التعاون الاقتصادي في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك حيث بدأت المحادثات في ١٩٩١ بين الأقطار الثلاثة من أجل

إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ١٩٩٤ والتي تخلق منطقة للتجـــارة الحرة في العالم بعدد سكان يبلغ ٣٦٠ مليون نسمة وحجم تبادل تجـــاري ٦ تريليون دولار .

وتهدف اتفاقية التجارة الحرة إلي إلغاء الحواجز الجمركية وبالتالي حريـــة انتقال البضائع والاستثمارات وحماية الحقوق الفكرية (حقوق الطبع وبراءة الاختراع والعلامات التجارية) .

٣. **<u>نحو السوق الأسيوية المشتركة</u>** :

أطلقت تسميات كثيرة علي القرن الواحد والعشرين لعـــل أهمـــها "القـــرن الباسفيكي " أو القرن الآسيوي " الذي يشهد الآن المعجزة الصينية وشهد من قبل شقيقتها اليابانية والكورية ، وربما نشهد بعد سنوات قليلة سوقا آســيوية مشتركة تتفوق علي أسواق أوروبا وأمريكا الشـــمالية ، ولـــم ينشـــأ هـــذا الاحتمال من فراغ ولكن من واقع توجه الصين بإمكاناتها البشرية والماديـــة نحو التحرر الاقتصادي بشكل مماثل لذلك الذي نهجته نمور آسيا (كوريـــا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج) من قبل ، وقد بدأت مؤخرا الدعوة إلـــي تدعيم العلاقات بين دول المنطقة رغم تباين الثقافات والمعتقدات واللغـــات بين هذه الدول وان كانت تدفعها المصالح الاقتصادية نحـــو إقامـــة ســـوق مشتركة علي غرار الجماعة الأوروبية قبل أعوام مضت .

صندوق النقد الدولي

obeikandl.com

obeikandl.com

صندوق النقد الدولي

أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤) للقيام بدور مالي ونقدي يفي باهداف ومباديء الاتفاقية السالف الاشارة اليها وابرازها تحقيق الاستقرار لاسعار الصرف وتخفيض القيود علي الصرف الاجنبي وزيادة المدفوعات المتعددة الاطراف لتنمية حركة التبادل الدولي فضلا عن علاج الاختلالات الطارئة في موازنة المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي يكرس لهذا الغرض .

وقد بدأ الصندوق نشاطه بالفعل في مارس ١٠٤٧ وتزايد عدد اعضائه منذ ذلك الحين من ٢٨ دولة الي ان بلغ العدد عام ١٩٨٠ ، ١٤١ دولة .

أهداف الصندوق :

١. ايجاد مؤسسة دائمة يجري في اطارها التشاور اللازم لكل مشكلات العالم النقدي.
٢. تحقيق الثبات قدر الامكان لاسعار الصرف والتقليل من تنافس الدول علي تخفيضها .
٣. تسهيل تنمية التجارة الدولية من اجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقي والتشغيل وتنمية الموارد الانتاجية .
٤. زيادة نظم المدفوعات المتعددة الاطراف لتغطية المعاملات الجارية بين اعضاء الصندوق وتخفيض قيود الصرف التي تعوق انتعاش التجارة الدولية .
٥. توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال علي موازنة المدفوعات لدي الدول الاعضاء بما يجنبها الاضطرار لاجراءات تضر بالاستقرار الداخلي او بمستوي الدخل والتشغيل .

- **الكيان التنظيمي للصندوق :**

يتكون جهاز ادارة الصندوق مما يلي :

- **مجلس المحافظين :**

وهو اعلي سلطة في الصندوق وتضم عضويته محافظا ونائب محافظ تعنيه كل دوله عضو وعادة ما يكون المحافظ عن الدولة وزير الماليـــة أو محـــافظ البنـــك المركزي ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة كجمعية عموميـــة ويملـــك جميـــع سلطات الادارة .

- **مجلس الادارة :**

يعين خمسة من اعضائه بواسطة الدول الخمسة ذات الحصص الكبري وهـــي الولايات المتحدة المملكة المتحدة المانيا الاتحادية فرنسا والهند وقد انضمت المملكة السعودية الي مجموعة الاعضاء المعينيين كعضو سادس منذ عام ١٩٧٨ وينتخـــب الاعضاء الباقون عن الاعضاء الاخرين بصورة تكفل التمثيل الجغرافي المتـــوازن للاعضاء جميعا . ويمارس المجلس من السلطات يفوضه فيه مجلـــس المحـــافظين ويمتنع عليه ما دون ذلك كقبول أعضاء جدد أو اعادة النظـــر فـــي الحصـــص . ويجتمع مجلس الادارة بصفة مستمرة . وبدأ من مجلس الادارة مدير يعينة المجلس التنفيذي وتعاون هيئة سكرتارية للاعمال الادارية والفنية والمكتبية .

- **اللجنة المؤقتـــه :**

وتخص أساسا بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدي العالمي وقد أنشئت في اكتوبـــر عام ١٩٧٤ حيث كان يطلق عليها لجنة العشرين وقد بلغ عدد اعضائـــها الان ٢٤ عضو يعينة كل منهم مجموعة انتخابية في المجلس التنفيذي _ للصنـــدوق وتتولي اللجنة تقديم المشورة لادارة تكييف النظام النقـــدي العـــالمي ومعالجـــة الاضطرابات المالية وترويج جانب من الموارد الحقيقية للبلاد النامية ، والنظـــر في المقترحات المتعلقة بتعديل مواد اتفاقية بريتون وودز.

- **لجنة التنميـــة :**

وهي لجنة وزارية مشتركة بين البنك الدولي والصندوق وتختص بدراسة نقـــل الموارد الحقيقية اللازمة لمعاونة البلدان النامية في برامج التنمية .

- **رأس مال الصندوق ونظام التصويت :**

تتكون موارد الصندوق اساسا من تراكم حصص الدول الاعضاء في صورة ذهب وعملات اجنبية ورغم تنوع موارد الصندوق فان حصص مساهمة الاعضاء في راسماله تعتبر أهم جانب في تلك الموارد .

- تتفاوت حصص اعضاء الصندوق في رأسماله من دولة لاخري سواء من حيث مقدارها أو نوعيتها ويتزايد رأسمال الصندوق بطبيعة الحال كلما تزايد عدد أعضائه وكلما زاد مقدار الحصة التي يسهم بها كل عضو .

- ويوضح البيان التالي تطور حجم راس مال الصندوق مع تطور عدد الدول الاعضاء بالزيادة .

اجمالي حصص رأس المال

السنة	(مليار دولار امريكي	عدد الدول الاعضاء
١٩٤٧	٨ر٨	٣٩
١٩٦٠	١٤ر٣	٧٠
١٩٦٥	١٥	١٠٠
١٩٧٣	٢٨	١٢٤
١٩٨٠	٤٠	١٤١

وقد قرر الصندوق اجراء الزيادة العامة لاجمالي حصص الاعضاء عدة مرات كانت أولها عام ١٩٥٩بزيادة نسبتها ٥٠% ثم ١٩٦٥ بنسبة ٢٥% ثم ١٩٧٠ بزيادة ٣٠% واخيرا كان الاتجاه السائد لدي المحافظين عام ١٩٨٠ بالعمل علي زيادة مجموع الحصص بنسبة ٥٠% لترتفع من ٤٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة الي ٦٠مليار .

- يسود اعتقاد اعضاء اللجنة المؤقته في الوقت الحاضر بضرورة زيادة موارد الصندوق بصفة عامة لتساير نمو الاحتياجات التمويلية والتجارية الخارجية للدول الاعضاء .
- وبالاضافة الي حصص الاعضاء يمكن للصندوق ان يقترض من المصادر المختلفة لزيادة مواردة كما فعل عام ١٩٦١ عند توقيع الاتفاقية العامة للاقتراض في باريس وفيينا لاقتراض مبلغ ٦ مليار دولار من دول نادي العشرة وكذلك يستخدم الصندوق وسائل اخري لتدعيم موارده الاتفاق مع البنوك المركزية عام ١٩٦٤ بغرض تدعيم الجنية الاسترليني.
- يضاف الي الموارد المشار اليها ما استحدثه الصندوق عام ١٩٦٩ من نظام حقوق السحب تدعيما لمواردة التي يواجه بها اعبائه .

نظام التصويت :

فبالرغم من ان لكل دولة محافظ واحد ومكتب واحد يمثلهما في ادارة الصندوق الا ان الاصوات التي تتمتع بها الدولة في مجلس الصندوق تختلف من دولة لاخري بحسب نصيبها في الاكتتاب . لهذا نجد ان نسبة ما تحوزة كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحدهما من جملة قوة التصويت في الصندوق عام ١٩٦٨ يمثل ٢٢% ، ٥ر١٠ % علي التوالي تقريبا .

وجدير بالذكر هنا ان قوة تصويت الدول العربية مجتمعه وعددها عشرين دولة لاتتجاوز ٨ر٦% وربما يؤدي الاتجاه القائم لزيادة حصص الدولة العربيه البترولية الي تحسن كبير في النسبة الاخيرة حيث بلغت اصوات المملكة العربية السعودية مثلا ٦٢٥٠ عام ١٩٧٨ بنسبة ٤٧ر١% تم زيادتها في عام ١٩٨١ .

- وتتكون الحصة التي تلتزم كل دولة بسدادها للصندوق وفقا لما قضت به الاتفاقية عند صدورها من شطرين :

- **الاول**: يدفع بالذهب أو الدولار الامريكي بنسبة ٢٥% من مقدار حصة الدولة أو ١٠% من الارصدة الذهبية أو الدولارية التي تملكها الدولة ايهما أقيم .
- **الثاني** : باقي الحصة تدفع بالعملة المحلية للعضو .

وظيفتي الصندوق ووسائل تحقيقها :

من واقع بيان اهداف الصندوق السالف الاشارة اليها يتضح أن الوظيفتين الرئيستين لصندوق النقد الدولي تتركزان في :

اولا: مهمته التمويلية للدول الاعضاء عن طريق وسائل الدفع الدولية . وذلك في شكل قروض او تسهيلات ائتمانية . وهي مهمة تشبة الدور المصرفي الذي تضطلع به البنوك المحلية في نشاط الاقراض والتسهيلات الائتمانية .

ثانيا : مهمته الرقابية المتعلقة بكفالة تحقيق الاستقرار في إسعار الصرف والعمل علي ازالة نظم الرقابة علي الصرف من اجل انعاش حركة التبادل التجاري القائم علي المدفوعات متعددة الاطراف .

obeikandl.com

البنك الدولي للاستثمار والتعمير

obeikandl.com

البنك الدولي للتعمير والتنمية

إنشاء البنك الدولي (IBRD)

أ. وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلي ٤٤ دولة لحضور مؤتمر نقدي للأمم المتحدة في (بريتون وودز) في أول يوليو ١٩٤٤ وانتهي المؤتمرون بعد أسابيع ثلاثة من انعقاد المؤتمر إلي صياغة المشروع النهائي لاتفاقية بريتون وودز التي تنص علي إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما صندوق النقد الدولي والاخري لبنك الدولي للتعمير والتنمية . ولقد وافقت الدول المشتركة في هذا المؤتمر بعد ذلك علي اتفاقية البنك الدولي رسميا قبل ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ، وبعد انقضاء سته أشهر علي عقد هذه الاتفاقية ، بدا البنك في ممارسة نشاطة منذ ٢٥ يونيه ١٩٤٦ . وأودعت كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء من حصصتها في الاكتتاب في رأس ماله ، و من ثم فان نصوص اتفاقية البنك تجعل منه مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول الأعضاء .

ب. عضوية البنك وأسهم رأس المال

تقضي اتفاقية البنك الدولي بان عضوية الدول في الصندوق الدولي شرط للسماح بعضويتها في البنك ، وكان عدد الدول الاعضاء في البنك قد بلغ ٦٨ دولة حتي ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ (وهو نفس عدد الدول الأعضاء في الصندوق حتي ذلك التاريخ) ومنذ ذلك الحين توالت طلبات عضوية البنك حتي انه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كان عدد الدول الأعضاء قد بلغ ١٧٢ دولة ، ثم زاد العدد إلي ١٧٧ دولة في سبتمبر ١٩٩٣ .

ولكل دولة عضو في البنك عدد معين من اسهم رأس المال ، كما ان لكل منها ٢٥٠ صوتا زائدا صوتا إضافيا عن كل مائة ألف دولار من أسهم رأس المال الذي اكتتبت فيه الدولة العضو وأصبحت الدول الخمس التي تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس مال البنك هي علي نحو مايلي :-

١. الولايات المتحـــدة

قيمة الاسهم ٦٣٥٠ مليون دولار - قوة التصويت ٦٢٧٥٠ صوتا .

٢. المملكة المتحـــدة

قيمة الاسهم ٢٦٠٠ مليون دولار- قوة التصويت ٢٦٢٥٠ صوتا .

٣. فرنســـا

قيمة الاسهم ١٠٥٠ مليون دولار - قوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا .

٤. ألمانيـــا

قيمة الاسهم ١٠٥٠ مليون دولار - قوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا .

٥. الـــهند

قيمة الأسهم ٨٠٠ مليون دولار - قوة التصويت ٨٥٢٠ صوتـــا .

وبذلك كانت هذه الدول الخمس فيما بينها تمتلك من أسهم رأس المال فـــي ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ ما قيمته ١١٨٥٠ مليون دولار - أي ما يعادل ٦٦ر٦٣% مـــن إجمالي قيمة رأس مال البنك ، كما تمتلك هذه الدول الخمس ١٩٧٥٠ صوتا أي ما يعادل ٩٤ر٥٨% من مجموع الاصوات .

ج. **أغراض البنك الدولـــي**

وتنص اتفاقية البنك الدولي علي انه يستهدف :

١- حل مشكلة التعمير في الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية .

٢- ومشكلة تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة .

٣- منح أو ضمان القروض في المشروعات التي تحقق أغراضها .

٤- يقدم المعونه الفنية للدول .

٥- إن البنك يوجه بعض موارده لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول الاعضاء.

٦- تسوية الخلافات المالية بين الدول الأعضاء .

وتنتسب إلي البنك الدولي ثلاث مؤسسات :

١-الرابطة الدولية للتنمية.

٢-مؤسسة التمويل الدولية .

٣-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن واشنطن هي المقر الرئيسي للبنك الدولي والمؤسسات الثلاث المنتسبة إليه .

٣-٣ الرابطة الدولية للتنمية (IDA)

أنشأت الرابطة الدولية للتنمية عام ١٩٦٠ ويبلغ عدد أعضائها ١٤٢ دولة وتقدم هذه المؤسسة المنتسبة للبنك الدولي قروضا بدون فائدة إلي أفقر دول العالم إذ أن الدول التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي فيها عن ١١٩٥ دولارا هي وحدها المؤهلة للاقتراض من المؤسسة غير أن معظم قروض الرابطة تقدم للدول التي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها ٧٤٠ دولارا.

٣-٤ مؤسسة التمويل الدولية (IFG)

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦م ويبلغ عدد أعضائها ١٤٦ دولة وتشجع المؤسسة النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق تقديم القروض بدون ضمانات حكومية . كما يجوز للمؤسسة حيازة حصص في اسهم رءوس أموال الشركات التي تقدم لها قروضها ، والاضطلاع بدور حافز للمستثمرين الاخرين من القطاع الخاص ، والعمل علي تنمية وتطوير أسواق رأس المال في الدول النامية .

٣-٥ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

أنشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام ١٩٨٨، وبلغ عدد أعضائها ٩٢عضو حتي سبتمبر ١٩٩٢ ، وتشجيع هذه الوكالة الدولية ، المنتسبة إلي البنك الدولي ، الاستثمار الخاص في الدول النامية ، وتقدم ضمانات للاستثمارات لحماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية كالحرب أو التأميم ، كما تقدم خدمات استشارية للحكومات لمساعدتها علي إيجاد وسائل

لاجتذاب الاستثمارات الخاصة في دولها وخلال السنة المالية ١٩٩٢ ، أصدرت الوكالة ضمانات لعدد ٢١ مشروعا في ثماني دول نامية بلغت تكلفتها الكلية حوالي مليار دولار .

ب. علاقة البنك الدولي بصندوق النقد الدولي

لقد تأسس البنك الدولي في ذات الوقت الذي تأسس فيه صندوق النقد الدولي ، وذلك من أجل أهداف مترابطة ، وكما توحي تسمية كل من المنظمتين ، فان الانشغال الرئيسي للصندوق هو بالشئون النقدية ،أما الانشغال الرئيسي للبنك فهو التنمية الاقتصادية .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاهداف الرئيسية للصندوق هي - كما قدمنا - دعم التعاون النقدي الدولي ، وتشجيع توسع التجارة العالمية ونموها المتوازن ، ودعم استقرار أسعار الصرف وإزالة القيود المفروضة على الصرف ، وتصحيح اختلالات موازين المدفوعات ، فان كل هذه الاهداف تكمل ، بطبيعة الحال ، جهود البنك الدولي في دعم النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء من خلال القروض التي يمنحها من اجل المشروعات الإنتاجية في مجالات التنمية . والواقع أن هاتين المنظمتين تتعاونان تعاونا وثيقا بشأن المسائل التحليلية في سير الاعمال فيهما وتعقدان اجتماعات سنوية مشتركة فضلا عن أن كلا منها تجعل الأخري علي معرفة وثيقة بعملها في الدول الأعضاء .

obeikandl.com

الاوبك

obeikandl.com

منظمة الدول المصدرة للبترول

أوبك opec

كثيرا ما يقع الفرد في خطأ عدم التفرقة بين منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك " ومنظمة الأقطار العربية المصدرة "أوابك " حتي ان هذا الخطأ تعدي مجرد الخلط اللفظي الي الخلط السياسي الأمر الذي يدفع لألقاء الضوء علي كل من المنظمتين للوقوف علي طبيعة كل منظمة والدوافع التي أدت الي تأسيسها وأهداف كل منها .

تكونت منظمة الاوبك كنتيجه طبيعية لتدهور أسعار البترول سنة بعد الاخري خاصة بعد الحرب العالميه الثانيه ، هذا رغم توافر صفات الندرة فيه .

فأستنادا الي القواعد الاقتصاديه التي تؤكد ضرورة أرتفاع سعر السلعه التي يتجاوز الطلب عليها ما هو معروض منها إلا أن هذا لم يسري علي البترول في هذا الوقت ولا غرابه في ذلك أذا علمنا بالواقع الاقتصادي والسياسي المسيطر علي العالم في هذه الفترة .

فقد كانت الدول المنتجه والمصدره للبترول أما تحت السيطرة السياسيه المباشرة للدول الاوربيه ، وأما تابعا أقتصاديا للولايات المتحدة والدول الاوربيه .

وفي الحالتين لم تكن تستطيع الدول المنتجه والمصدره للبترول إلا الرضوخ للولايات المتحدة والدول الاوربيه في تحديد أسعار البترول والتي أخذت هذه الدول في تخفيض سعرة فترة بعد فترة لتحصل عليه بأبخس الاسعار .

وقد أدت هذه الاوضاع المترديه الي حدوث ردود فعل من الدول المنتجه بدأت في فترة من عام ١٩٤٣ حيث فرضت الضرائب علي الشركات التي تستخرج البترول من أراضيها بنسبة ٥٠% .

وكان هناك تحول فعلي في باقي الدول المنتجه للبترول .

فقد قامت المملكة العربية السعوديه بإقامة اتفاقيه مع شركات البترول الموجودة في أراضيها تقتضي بمناصفة الارباح بين هذه الشركات وبين المملكة العربيه

السعوديه وقد سرت هذه الاتفاقيه بعد ذلك علي كل بلدان الخليج العربي ممـــا أدي إلي تضاعف أيرادات هذه الدول .

وخلال فترة الخمسنيات والستينات التي شاهدت تغير معدلات النمو العلميه ، وزيادة التعمير والانشاء في جميع أنحاء العالم مما ترتب عليه زيادة الطلب علي البـــترول كمصدر للطاقة .

فزاد بالتالي أنتاج البترول زيادة عاليه قابلته شركات البترول العالمية بتخفيض سعر البترول دون أخذ رأي دول الانتاج .

وقد رأت الدول المنتجه أن الهدف من تخفيض أسعار البترول هو العبث بأقتصادها لمصلحه شركات البترول مما أدي الي ثورة الدول المنتجه .

وقد كان رد الفعل الحقيقي هو قيام الحكومة العراقيه في ١٠ سبتمبر سنة١٩٦٠ .

بدعوة مندوبين عن كل من السعوديه والعراق وايران والكويت وفنزويلا لاجتمـــاع لمناقشة أسعارالبترول والإنخفاض المتزايد وقد حضرت قطرهذا الاجتماع كمراقب.

وفي اعقاب الاجتماع قرر الحاضرون تأسيس منظمة الدول المصـــدره للبـــترول ، وذلك كي تتمكن هذه الدول من التشاور بصوره دائمة وتحديد مواقفهم كلما دعـــت الحاجه وقد توالت الدول بعد ذلك في الانضمام إلي المنظمة .

فبعد ذلك بأربعة أشهر أنضمت قطر وفي عام ٦٢ أنضمت أندونسيا وليبيا وأنضمت الجزائر في ١٩٦٩ وفي عام ٧١ أنضمت نيجيريا وفي عام ٧٣ أنضمت الاكوادور وقبلت الجابون كعضو منتسب .

وقد وضعت الدول المؤسسه لهذه المنظمة شروط يجب توافرها في العضو الجديد

<u>هذه الشروط هي</u> :-

١. أن يكون حجم صادراته من البترول كبير .

٢.أن يكون هناك قاسم مشترك بين مصالح طالب العضويـــــه ومصـــالح الـــدول الاعضاء.

٣. أن يوافق علي العضو الجديد ٧٥% علي الاقل من الاعضاء .

أهداف المنظمة :-

لقد وضح من ظروف نشأة المنظمة أن الهدف الرئيسي منها هـو الحفـاظ علي أستقرار الاسعار في سوق البترول ولكن بعد قيام المنظمة وضعت لها أهدافـا ووظائف أكثر شمولا .

هذه الاهداف هي :-

١. تنسيق وتوحيد السياسات البترولية في الدول الاعضاء .
٢. تحديد الوسائل الضروريه لحماية مصالح الاعضاء الفرديه والمشتركه .
٣. بحث الوسائل التي تضمن إستقرار أسعار البترول .
٤. ضمان استقرار ايرادات الدول المنتجه .
٥. تزويد البلدان المستهلكة بمتطلباتها من البترول بشكل إقتصادي .

أهم أنجازات الاوبك :-

١. نجحت الاوبك في الحفاظ علي أسعار البترول من التدهور الا أنها لم تسـتطيع إعادة الاسعار الي مستوياتها السابقه حتي عام ١٩٧٠ .
٢. المحافظة علي دخل الحكومات الاعضاء من التدهور والعمل علي زيادته .
٣. محاولات المنظمة للوقوف بجانب مصر عام١٩٦٧ في حربها ضـد اسـرائيل بفرض حظر علي كل من أمريكا وبريطانيا لوقوفهم بجانب اسرائيل.
٤. الزمت الاوبك الشركات البترولية العالميه منذ عام ١٩٧٠ بالاسعار التي تحددها الاوبك بمفردها .
٥. الوقوف بجانب مصر في عام ١٩٧٣ومنع ضخ البترول للدول التي تقف بجانب اسرائيل .

ملحوظات :-

OPEC = Organization of the Petroleum Exporting Countries .

١. لابد من التفرقه وعدم الخلط بين منظمتي "الاوبك" و" الاوابك " .

الاوبك	الاوابك
opec .١	١- oapec
٢.منظمة الدول المصدرة للبترول	٢- منظمة الدول العربية المصدره للبترول
٣.تضم ١٣ عضوهم :-	٣- تضم ١٠ أعضاءهم
السعوديه - الكويت - العراق - أيران	الامارات- البحرين -الجزائر - السعوديه -
فنزويلا - قطر-أندونيسيا- ليبيا -الامارات -	سوريا - العراق - قطر- الكويت - ليبيا-
الجزائر- نيجيريا - الاكرادور- الجابون .	مصر .

٣- تعتبر منظمة الاوبك مثال جيد - لسوق أحتكار القله .

---

obeikandl.com